

## المشروع الطارئ لدعم الاستقرار الاجتماعي والصمود الملخص التنفيذي

### 1. مقدمة

تحررت العديد من المناطق في العراق من سيطرة تنظيم داعش الارهابي مؤخراً، ولذلك فإنه يتعين على الحكومة العراقية التحرك سريعاً لدعم العائدين إلى مناطق سكناهم، بما في ذلك توفير المال، والوظائف قصيرة الأجل، وغيرها من وسائل الدعم الاجتماعي، لأكثر الفئات المجتمعية ضعفاً. إن مساعي إعادة دمج الفقراء والضعفاء وملايين الأشخاص النازحين داخلياً في مجتمعاتهم تعتمد بشكل كبير على قدرة الحكومة العراقية وطاقاتها في استعادة الثقة مع الناس وتوفير الأمن لهم.

وفي هذا الصدد، تلقت الحكومة العراقية دعماً مالياً من البنك الدولي، على شكل قرض بقيمة 200 مليون دولار أمريكي للقيام بتنفيذ المشروع الطارئ لدعم الاستقرار الاجتماعي والصمود في المناطق المحررة (ESSRP)، والذي ستنفذه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (MOLSA). حيث ستمتد فترة تنفيذ المشروع على مدار 3 سنوات. سيغطي المشروع كلاً من محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى وكروك وبغداد وبابل.

تشتمل الاهداف التنموية للمشروع على: (1) زيادة فرص كسب العيش في المناطق المحررة؛ (2) زيادة الوصول إلى الخدمات النفسية والاجتماعية في المناطق المحررة؛ و (3) تقوية الأنظمة الحالية لتوسيع نطاق توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

سكنون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع من خلال تأسيس مكتب إدارة المشاريع (PMO) ضمن هيكلها التنظيمي، بحيث يستفيد المشروع من الموارد البشرية الموجودة مركزياً والمتوفرة من خلال مديريات العمل والشؤون الاجتماعية (LSADs) المنتشرة في المحافظات السبع المستهدفة، بما في ذلك لجان التنسيق المحلية (LCCs) على مستوى المحافظات. كما سيتم توظيف الاستشاريين حيثما تبرز الحاجة إلى المزيد من الدعم الفني.

تعتبر مشاركة القطاع العام في سياق هذا المشروع في غاية الأهمية، لا سيما عند التعامل مع البنى التحتية المتضررة، في حين أن القطاع الخاص لن يكون في وضع يسمح له بتقديم الدعم قصير الأجل، وفرص كسب الرزق للأسر الفقيرة والضعيفة.

### الأسباب الموجبة لإعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع (ESMF)

يصنف المشروع ضمن الفئة البيئية "B"، وذلك وفقاً لأحكام سياسة البنك الدولي للتقييم البيئي (OP/BP 4.01). حيث يستلزم ذلك إعداد تقرير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) من أجل تزويد المشروع بالقدر الوافي من المعلومات التوجيهية لتمكينه من إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMPs) الأكثر تفصيلاً للمشروعات الفرعية، كل حسب طبيعة الموقع الذي سيقوم عليه المشروع في مرحلة التنفيذ في المحافظات السبع المستهدفة، ولكن قبل البدء بأي منها. يحتوي تقرير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على: قائمة بالتأثيرات البيئية والاجتماعية الضارة المتوقعة في مفهومها الأشمل؛ تدابير التخفيف والمراقبة الموصى بها؛ أداة لتصنيف المشاريع الفرعية بحسب الآثار السلبية المتوقعة منها؛ أطر إعداد وثائق الضمانات البيئية المناسبة؛ والمسؤوليات المؤسسية؛ بالإضافة إلى متطلبات بناء القدرات، (أنظر تقرير ESMF للحصول على التفاصيل). وفي سياق آخر، يتوقع أن يكون للمشروع تأثيرات طفيفة مرتبطة بإعادة التوطين غير الطوعي تتطلب إعداد مجموعة من التدابير التخفيفية لمواجهة عمليات إعادة التوطين (إن وجدت) وطرق التعويض عنها. لذلك، فقد تم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين غير الطوعي (RPF) لمعالجة أي قضايا تتعلق بإعادة التوطين و/أو التأثير على سبل العيش اليومية، ومتطلبات التعويض عن أي خسائر، وفقاً للبنود التشغيلية لسياسة البنك الدولي لإعادة التوطين غير الطوعي (OP/BR 4.12). أخيراً، ستخضع جميع الوثائق والدراسات الخاصة بالتصدي للآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها للموافقات العراقية، وكذلك الأنظمة الصادرة عن البنك الدولي ذات العلاقة.

## 2. وصف المشروع

سيتم تنفيذ المشروع الذي يمتد على مدار ثلاث سنوات من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سبع محافظات في العراق، وهي: نينوى، الأنبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك، بغداد وبابل. وفيما يلي استعراض سريع للمكونات الرئيسية للمشروع:

### المكوّن 1: المال مقابل العمل، الدعم النفسي والاجتماعي، وتحسين الفرص المعيشية

#### المكوّن الفرعي 1.1: برنامج المال مقابل العمل (CfW)

يهدف هذا المكوّن الفرعي إلى توفير دعم نقدي مقابل العمل عن طريق توفير فرص وظيفية قصيرة الأجل. سيستفيد من هذه الفرص المواطنون العائدون إلى ديارهم، والمشردون داخلياً، والمجموعات المجتمعية الضعيفة. كما يؤمل من ذلك، تحسين الدخل المتاح، وبالتالي زيادة شراء المواد التموينية وتحسين الاستهلاك الغذائي بين الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن. سيوفر هذا المشروع فرص عمل مجتمعية قصيرة الأجل لاستعادة الحياة العامة، مثل: كنس الشوارع وتنظيفها، تنظيف مجاري تصريف المياه، واستبدال المتكسر منها، أعمال الدهان للمباني العامة وجدران الشوارع وممرات المشاة، إعادة تأهيل الحدائق العامة وأماكن الترفيه، وإعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية والمباني المجتمعية الأخرى في المناطق الحضرية. هذا بالإضافة إلى تقليم الأشجار وإزالة المتكسر منها على امتداد الشوارع، تنظيف الأراضي الزراعية غير الخاصة، وإزالة الصخور لإعادة تأهيل وفتح الطرق، في المناطق الريفية. من شأن هذه الأنشطة، وغيرها، أن تعود بالنفع على المجتمع، والصحة العامة، والبيئة، فضلاً عن تعزيز أهداف التكيف مع التغير المناخي.

#### المكوّن الفرعي 1.2: خدمات الدعم النفسي الاجتماعي

يهدف هذا المكوّن الفرعي إلى إثراء وتعزيز الفوائد المرجوة من برنامج "المال مقابل العمل" المذكور أعلاه، وذلك بزيادة قدرة المجتمعات على الصمود، وإمدادها بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، لتمكينها من التعايش مع ظروف ما بعد الأزمة بشكل أفضل. تشمل هذه الأنشطة على توفير منصات لتمكين ودعم المجموعات الضعيفة، والعائدين إلى ديارهم، والمشردين داخلياً، لمساعدتهم على تخطي الظروف النفسية والاجتماعية التي مرّوا بها، وتحسين مهاراتهم الذاتية في التكيف، وضمن الموارد المتاحة لهم في مجتمعاتهم. كما سيشتمل على زيادة خدمات الرعاية الصحية والعقلية والنفسية، والاجتماعية في كل من محافظات العراق المشمولة بالمشروع. بالإضافة إلى رفع سوية هذه المنصات، وبناء قدرات مقدمي الخدمة.

#### المكوّن الفرعي 1.3: تحسين الفرص المعيشية

سوف يدعم هذا المشروع الفرعي الفرص المتاحة لتحسين سبل العيش من خلال الصندوق الحالي لزيادة الدخل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. سيتضمن المكوّن الفرعي نشاطين إثنين:

أ. تقديم المساعدة الفنية إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدعم التحسينات في برنامج تمويل المشاريع الصغيرة الحالي، فيما يتعلق باستدامة المنتجات، والأنظمة الإدارية، ومراقبة صندوق القروض، وتقليل المعوقات الحاصلة في قطاع تمويل المشاريع الصغيرة.

ب. توفير فرص التمويل الأصغر للمستفيدين، لمساعدتهم على تنفيذ الأعمال المدرة للدخل، والتي سيتم توفير رأس المال لها من خلال إعادة هيكلة هذه النافذة، والاستفادة من مخصصات برنامج "المال مقابل العمل" المذكور أعلاه.

تستهدف هذه النافذة التمويلية الأسر المعيلة التي فقدت سبل العيش، ذات مستويات متدنية من الدخل، إلا أنها تمتلك المهارات الفنية والإدارية اللازمة لإدارة هذه الأعمال وكسب الدخل السريع، وذلك من خلال توفير رأس المال اللازم للبدء بالنشاط التجاري الصغير المناسب أو إعادة تنشيط ما هو قائم.

### المكوّن 2: شبكات الأمان الاجتماعي

تم تصميم هذا المكوّن لتعزيز برامج شبكات الحماية الاجتماعية مما يسمح للحكومة العراقية بمساعدة الفئات الفقيرة والضعيفة وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات بفعالية وكفاءة. تشمل الآثار الايجابية لهذا المشروع على الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال إشراك الفئات

الأكثر فقراً وتهميشاً في المجتمعات المستهدفة؛ وتوسيع نطاق التغطية؛ وزيادة قدرات الكوادر العاملة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على برامج الوصول والتواصل؛ وتعزيز نمو الأطفال وإطالة بقائهم في المدارس. سيؤدي برنامج الحوالات النقدية المشروطة، وهو جزء من هذا البرنامج، إلى زيادة رأس المال في الأسر الفقيرة والمشردة.

### المكون 3: إدارة المشروع

سيُدمج هذا المكون أنشطة إدارة المشروع ومراقبته وتقييمه، بهدف ضمان تنفيذ المشروع بنجاح وكفاءة. سيمول هذا الجزء من المشروع كلاً من: 1. الموظفين المتخصصين القائمين على إدارة المشروع ضمن دائرة المشاريع في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (المركزية منها وفي المحافظات) والمعدات اللازمة لذلك؛ 2. تكاليف الإشراف على المشروع، وتشغيله، والتدقيق عليه، وأعمال الرصد والتقييم؛ و 3. حملات الاتصال والتوعية الخاصة بالمشروع.

سيتم تنفيذ المشروع في غضون ثلاث سنوات. وفيما يلي جدول زمني مقترح والميزانية المرصودة لتنفيذ المكونات الرئيسية:

#### جدول 1: التوزيع الزمني والمالي للمكونات الرئيسية للمشروع

<b>المكون 1: المال مقابل العمل، الدعم النفسي والاجتماعي، وتحسين الفرص المعيشية (169.95 مليون دولار أمريكي)</b>	
تصميم برنامج المال مقابل العمل، وبرنامج تحسين فرص العيش	خلال الاثني عشر شهراً الأولى
اطلاق برنامج المال مقابل العمل في المحافظات المختارة	
اطلاق برامج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي	
تنفيذ ورصد برامج المال مقابل العمل، وتحسين الفرص المعيشية	من 12 – 24 شهراً
استراتيجية التصدي للعنف ما بعد الازمة	
<b>المكون 2: شبكات الأمان الاجتماعي (18.10 مليون دولار أمريكي)</b>	
تنفيذ برنامج الحد من الفقر	خلال الاثني عشر شهراً الأولى
تنفيذ وتقييم البرنامج الريادي للتحويلات المالية غير المشروطة	
توسعة برنامج الحد من الفقر	من 12 – 24 شهراً
توسعة برنامج التحويلات المالية غير المشروطة	
<b>المكون 3: إدارة المشروع: ويتم على طول فترة تنفيذ المشروع (4.605 مليون دولار أمريكي)</b>	
<b>التكاليف الطارئة (7.345 مليون دولار أمريكي)</b>	

### 3. المظاهر البيئية والاجتماعية

#### البيئة الفيزيائية

يسود العراق مناخ حار وجاف، يمتاز بفصل صيفي طويل، حار، وجاف، ويفصل الشتاء القصير البارد. يعتبر شهر كانون ثاني الأبرد في السنة (تتراوح درجات الحرارة فيه من 5 إلى 10 درجة مئوية). أما شهر آب، فهو الأكثر حرارة (تصل فيه درجة الحرارة إلى 30 درجة مئوية وأكثر). كما يبلغ متوسط درجة الحرارة القصوى في شهري تموز وأب حوالي 43 درجة مئوية، ولكن خلال موجات الحر، قد تصل درجات الحرارة إلى نحو 49 درجة مئوية. العواصف الترابية شائعة في فصل الصيف. كما أن درجة الحرارة العالية والرياح تجتمعان معاً ليرفعا من درجة التبخر، وبشكل كبير إلى حوالي 10 ملم يومياً خلال أشهر حزيران، تموز، وأب. أما بالنسبة للرياح، فيسود في العراق نوعان منها، رياح "الشرقي" وهي رياح جافة ومترية ذات هبات قوية، تصل في سرعتها نحو 80 كم/ساعة، وتحدث خلال الأشهر من نيسان إلى أوائل حزيران، ومن أواخر أيلول وحتى تشرين ثاني. أما النوع الآخر، فهي رياح "الشمالي"، وهي رياح شمالية غربية ذات سرعات ثابتة، وتحدث من منتصف حزيران وحتى منتصف أيلول. أما فيما يتعلق بالأمطار، فيمتد 70% من متوسط هطول الأمطار في البلاد بين شهري تشرين ثاني وأذار. إلا أن الأشهر غير الماطرة تمتد من حزيران وحتى آب. ومع ذلك، تتراوح شدة الأمطار بين محلية إلى عنيفة، حيث تسبب حدوث الفيضانات.

تعتبر جودة الهواء المتدنية من المشاكل الكبيرة التي تعاني منها مختلف المناطق في العراق، وهي ناتجة في الغالب عن مصادر متحركة، وأنشطة صناعية، ومولدات كهربائية خاصة، وحركة سير كثيفة للمركبات، وحرق النفايات، وتقطيع الأشجار، ومختلف الصناعات وقطاع النفط، بالإضافة إلى عدم وجود أنظمة معالجة مناسبة، وأسباب أخرى عديدة. إن معدلات انبعاث غازات الاحتباس الحراري (GHGs) بشكل عام، وغاز الميثان بشكل خاص، في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى (وفقاً للتقارير الدولية، حيث وصلت معدلات الانبعاثات في عام

2015 إلى 1.758%، مقارنةً بـ 1.621% للعام 2014). ومن جهة أخرى، تشكل الضوضاء أيضاً مشكلة مرتبطة بحركة مرور المركبات، خاصةً في المناطق الحضرية.

تتوافر موارد المياه في الغالب من خلال أحواض المياه الجوفية، التي تنتشر من الشمال إلى الجنوب على طول نهر دجلة والفرات. ومع ذلك، يمكن ملاحظة ورصد تدني نوعية المياه في تلك الأحواض المائية بسبب طرح مياه الصرف الصحي فيها. ومن ناحية أخرى، تتراوح معدلات الاستخراج من خلال مشاريع المياه بين 168 مليون متر مكعب في السنة كما في ديالى، إلى 1014 مليون متر مكعب في السنة كما في بغداد. كما يتراوح متوسط نصيب الفرد من المياه من 0.272 متر مكعب/يوم كما في نينوى، إلى 0.677 متر مكعب/يوم كما في الأنبار، وذلك بحسب احصائيات عام 2012. ولذلك، يتم حفر آبار المياه الارتوازية على نطاق واسع لدعم الاحتياجات المائية للزراعة.

ينتج العراق حوالي 31,000 طن من النفايات الصلبة كل يوم. حيث يقدر معدل تولد النفايات الفردي بما يزيد عن 1.4 كيلوجرام. وتبقى مشاكل سوء إدارة النفايات الصلبة موضع قلق كبير في البلاد، حيث أن أنظمة إدارة النفايات البلدية قديمة جداً، وتقتصر خدمات الجمع على المناطق الحضرية داخل الحدود الإدارية للبلدية فقط. كما تنتشر مكبات النفايات غير المهينة هندسياً، مما يزيد القطاع تعقيداً.

### البيئة الحيوية

تتفاسم المحافظات السبع المستهدفة: نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك وبغداد وبابل، كميات مكانية مختلفة من 4 مناطق إيكولوجية رئيسية / مناطق التنوع الحيوي الرئيسية التي ينعم بها العراق، وهي كما يلي:

- منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط – الغابات الصنوبرية/ غابات الأوراق العريضة
- منطقة البحر الأحمر – غابات السنديان/ الصحراوي الموسمي وشبه الصحراوي
- جنوب إيران – السنديان/ صحراء النوبة، وشبه الصحراوي
- صحراء الخليج وشبه الصحراوي

يعتبر حوضي دجلة والفرات من أهم النظم البيئية المائية على اليابسة في العالم لما تحتويه من الموائل الهامة في أقصى الجنوب (الأهوار). يحتوي النظام أيضاً على أحواض كبيرة تضم العديد من المناطق الهامة للطيور. ومن الأمثلة المعروفة، بحيرات دربندخان والموصل والثرثار والرزازة. يعد نهر دجلة أحد أكبر أنهار الشرق الأوسط الذي يمتد لأكثر من 1,900 كم، منها 1,415 كم داخل العراق. بينما يتشكل نهر الفرات من ملتقى نهرين فرعيين، وهما: نهر كاراسي ونهر مراد. ومن ناحية أخرى، يبلغ إجمالي طول نهر الفرات من مصدر نهر مراد إلى نقطة إنقائه مع نهر دجلة حوالي 2,940 كم، منها 1,159 كم داخل العراق.

تحتوي مناطق المشروع على مجموعة هامة من جوانب التنوع الحيوي في المنطقة. ففيما يتعلق بالحيوانات، تلقى هذه اهتماماً كبيراً من قبل الوكالات الوطنية والدولية، مثل: منظمة طبيعة العراق (Nature Iraq)، والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN). تضم مناطق المشروع مجموعة من الطيور ذات الاهتمام، وهي 417 نوعاً، منها 182 نوعاً مهاجراً عبر العراق و 27 نوعاً إضافياً من الطيور الجواله. ومن بين هذه الأنواع من الطيور، هنالك 18 نوعاً من الطيور يستدعي الحماية، ومعظم هذه الطيور تم اثبات أو احتمال كونها داجنة.

أما فيما يتعلق بالأسماك، فقد تم حالياً تسجيل حوالي 106 نوعاً منها في العراق (بما في ذلك الأنواع التي تعيش في المياه العذبة والعبارة إلى البحار)، ومن هذه الأنواع 53 من الأسماك البحرية. لا يتوفر إلا القليل عن الأنواع الحيوانية الأخرى ذات الأهمية العالمية، ومنها، الحشرات، والبرمائيات، والزواحف، والثدييات.

أما بالنسبة للنباتات، تسود في حوضي دجلة والفرات النباتات المائية على ضفاف النهر مثل القصب. لم يتلق الغطاء النباتي المنتشر في النظام الحيوي للصحراء العربية، والعربية الشرقية، أي دراسة تقريباً في السنوات الأخيرة. من المحتمل وجود أنواع أخرى عديدة من النباتات التي تتكيف بشكل نادر مع البيئة الصحراوية (الشجيرات الصغيرة) في بلاد ما بين النهرين. أما في النظام الحيوي لمنطقة الشرق الأوسط (السهب)، فتعتبر الأعشاب الطيبة، ونباتات الميرامية، من أهم الموائل العشبية. وخلال الصيف يجلب العديد من البؤ قطعانهم إلى الشمال للاستفادة من أعشاب الربيع والصيف. توفر المناطق الواقعة على طول نهر دجلة والفرات نباتات نهرية وموائل ذات خليط من نباتات البوط والصفصاف، والقصب.

## المظاهر الاجتماعية-الاقتصادية

يبلغ عدد سكان العراق 36,004,552 نسمة حسب تعداد عام 2014. كما يبلغ معدل النمو السكاني في العراق 2.5%. أما بالنسبة للمحافظات السبع قيد الدراسة، فيبلغ مجموع عدد السكان فيها نحو 19,384,929 نسمة، بحسب إحصائيات عام 2014، ويشكل ذلك ما نسبته 53.8% من مجموع سكان العراق. تشكل الفئات العمرية (0-9 و 10-19) أعلى النسب في تكوين المجتمع. حيث تشكل نسبة الإناث ما يقرب من نصف السكان. وقد أثرت الصراعات الأخيرة بشدة على المجموعات الجندرية الضعيفة، بما في ذلك النساء / الفتيات، والمسنون، والأطفال، مما أدى إلى تشريد نحو 51% من النساء عن ديارهم. من شأن العواقب التي أفرزتها الصراعات الأخيرة أن تؤثر بشكل سلبي على عجلة التنمية في البلاد.

في عام 2014، بلغت البطالة بين الرجال ما نسبته 8.4%، بينما بلغت النسبة بين النساء 21.9%. ومن الجدير بالذكر بأن معدل البطالة بلغ ذروته في الفئة العمرية 15-19، حيث وصلت النسبة إلى 24.5%، بينما بلغت البطالة أدنى مستوياتها 2.9% بين الفئة العمرية 60-64. وقد بدأت الحكومة العراقية في إطلاق العديد من برامج إعادة التأهيل، والتمويل الصغير، والمشاريع المدرة للدخل في أعقاب الأزمات الأخيرة.

من ضمن الفئات العمرية القادرة على العمل في المجتمع العراقي، هنالك 14% فقط من الإناث. وهي أقل بكثير من حدود المشاركة في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وهي 22%. كما ارتفعت البطالة إلى 10.8% في عام 2016. مقارنة مع 10.6% في العام السابق. هنالك تفاوت كبير في معدلات العمالة الناقصة في العراق على مستوى المحافظات. ويمكن تفسير ذلك من خلال الطبيعة المختلفة للعمل والأنشطة الاقتصادية السائدة في كل منطقة. كما أن هنالك نقص كبير في البيانات المتعلقة بسوق العمل، لا سيما تلك المتعلقة بالقطاع الخاص.

يشكل قطاع الزراعة أكبر مصدر للعمالة الريفية وتوفير فرص كسب العيش في العراق. وما يحظى به القطاع من أهمية بالغة تتعلق بمواجهة عوامل التغير المناخي، والأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، وتمكين المرأة، إلا أنه غير مستغل بشكل كبير.

لقد بلغ متوسط دخل الفرد الشهري في العراق 330.3 ألف دينار عراقي، عند سعر السوق، وفقاً للدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية نصف السنوية للعام 2014. كما بلغ متوسط الدخل على المستوى الأسري 1,875.4 ألف دينار عراقي، وبلغ متوسط الإنفاق 1,960.7 ألف دينار عراقي في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش. ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل الفقر من 19% بنهاية عام 2013، إلى 41% في عام 2014. أما فيما يتعلق بعمالة الأطفال، فقد بلغت نسبة الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية 6-14 عاماً ما نسبته 3.5% من مجموع الأطفال عند هذه الفئة العمرية. علاوةً على ذلك، فقد بلغت نسبة الأطفال الذين تغيّبوا عن حضور سنة دراسية كاملة 70% بسبب النزوح، في العام 2014. حيث شكلت معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي (من سن 6 - 11) في المدارس الحكومية والخاصة والوقفية ما نسبته 97% وكانت في بغداد. بينما سجلت أدنى نسبة إلتحاق 72% في الأنبار، لنفس العام.

بلغ إجمالي المستفيدين من شبكات الحماية الاجتماعية في العراق في عام 2013 ما مجموعه 878,507 شخصاً، حيث كانت نسبة الإناث المستفيدين 53.6%، أي أعلى من نسبة الذكور. ومن الأسباب التي زادت من نسبة المستفيدين الإناث هي ترأس النساء لأسرهن، حيث بلغت ما نسبته 10.5% على المستوى الوطني في عام 2016. ومن الجدير بالذكر، ازدياد عدد النساء الأرامل والمطلقات في أسرهن نتيجة العمليات الارهابية الأخيرة. ووفقاً لمنظمة حرية المرأة في العراق، فإن عدد النساء في عام 2015، من اللواتي تعرضن للاختطاف والاعتصاب والبيع والشراء، وممن عانين من الأضرار النفسية الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الأخيرة 4,000 امرأة.

#### 4. الإطار السياسي، والقانوني، والتنظيمي

تم تحديد مجموعة من التشريعات العراقية ذات الصلة بتنفيذ المكونات المختلفة للمشروع. كما تم تحديد معايير وقواعد فنية أخرى تتعلق بمراقبة جودة الهواء والضوضاء والتصريف إلى المسطحات المائية خلال دورة حياة المشروع. حيث تم إلحاق هذه المعايير بالتقرير الرئيسي لإطار العمل البيئي والاجتماعي (ESMF). وفيما يلي استعراض سريع للتشريعات المعمول بها:

- الدستور العراقي
- خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022
- قانون التمكين الاقتصادي من خلال مشاريع توليد الدخل، رقم 10 – 2012
- قانون الحماية الاجتماعية، رقم 11 – 2014
- قانون العمل، رقم 37 – 2015 (بموجب المادة 63، يتم تشكيل لجنة من 8 أعضاء من قبل وزير العمل لتحديد الحد الأدنى للأجور، وبالرجوع إلى دراسة السوق المحلي)
- قانون الاستملاك، رقم 12 – 1981
- قانون الصحة العامة، رقم 89 – 1981
- قانون الصحة العامة / التخزين الآمن وتداول المواد الكيميائية، تعليمات رقم 4 – 1989
- قانون حماية وتحسين البيئة، رقم 27 – 2009
- قانون حماية الحيوانات والطيور البرية، رقم 21 – 1997
- قانون الغابات، رقم 30 – 2009
- القرار الرئاسي بشأن قطع الأشجار، رقم 1 – 1991
- لائحة الحفاظ على الموارد المائية، رقم 2 – 2001
- تعليمات حماية جودة الهواء المحيط، رقم 4 – 2012
- المحددات الجديدة للوقاية من تلوث الأنهار وطرح المياه العامة، رقم 25 – 1967
- التقييم البيئي – قانون البيئة رقم 37 – 2008
- تعليمات المعايير البيئية للمشاريع ومراقبة ملاءمة تنفيذها، رقم 3 – 2011

كما قدم التقرير الرئيسي عرضاً مقتضباً لمسؤوليات عدد من الدوائر العاملة في الميدان، على مستوى المحافظات، والتي تتعلق بتنفيذ المشروع:

#### جدول 2: مصفوفة المسؤوليات الميدانية

وزارة الصحة والبيئة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد مستوى تقييم الأثر البيئي المطلوب للمشاريع الفرعية</li> <li>- مراجعة تقارير تقييم الأثر البيئي (EIA) وخطط الإدارة البيئية (EMP)</li> <li>- إصدار التصاريح البيئية</li> </ul>
المجالس المحلية لحماية وتحسين البيئة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القيام بعمليات التفتيش الميداني ومراقبة التنفيذ الفعلي لخطط الإدارة البيئية (EMP) على الأرض، وكذلك تطبيق نظام المخالفات ضد الانتهاكات البيئية.</li> </ul>
مجلس حماية وتحسين البيئة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التنسيق بين المجالس والسلطات المحلية لحماية البيئة (البلديات، والمحافظات، ومديريات العمل والشؤون الاجتماعية، إلخ)</li> </ul>
مديريات الصحة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراقبة الأمراض السارية</li> <li>- توفير اللقاحات للعمال والمجتمعات المضيفة</li> <li>- توفير الرعاية الطبية لجميع أفراد المجتمع من خلال مراكز وبرامج الرعاية الصحية المحلية</li> <li>- توفير برامج توعية للمجتمعات</li> </ul>
مديريات العمل والشؤون الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإشراف على سوق العمل المحلي</li> <li>- رصد انتهاكات العمل وفقاً لقانون العمل</li> <li>- التفتيش الميداني للقوى العاملة غير القانونية (بما في ذلك عمالة الأطفال)</li> <li>- التفتيش الميداني لتدابير الصحة والسلامة المهنية</li> <li>- مسوحات الأسر للتشرّح لبرامج الحماية الاجتماعية</li> </ul>

- استقبال الطلبات الخاصة ببرامج المساعدات المختلفة (فرص العمل، المساعدة في تأمين سبل العيش، التمويل الأصغر، الدعم النقدي، وغيرها)
---

فيما يلي السياسات التشغيلية للبنك الدولي ذات العلاقة بالمشروع، بالإضافة إلى مراجع أخرى صادرة عن مجموعة البنك الدولي، وتختص بتمويل المشاريع الاستثمارية، والوصول إلى المعلومات، والصحة والسلامة المهنية:

- تمويل المشاريع الاستثمارية، 2013 – OP/BP 10.00
- سياسة البنك الدولي بشأن التقييم البيئي، OP/BP 4.01
- السياسة التشغيلية لإعادة التوطين القسري، 2013 – OP/BP 4.12
- سياسة البنك الدولي بشأن الوصول إلى المعلومات – 2013
- المبادئ التوجيهية للصحة والسلامة البيئية، الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) – 2008

تختص الفوارق الرئيسية بين التشريعات الوطنية العراقية والتشريعات الخاصة بالبنك بالجوانب التالية:

- متطلبات وأحكام إعداد تقارير اطار الادارة البيئية والاجتماعية (ESMF)
- متطلبات إجراء الاستشارة المجتمعية
- متطلبات إعادة التوطين القسري
- متطلبات الإفصاح عن المعلومات

## 5. الاستشارة المجتمعية

تم استشارة أصحاب العلاقة والمستفيدين من البرنامج، من أبناء المجتمع المحلي باستخدام استبيان مصمم مسبقاً باللغة العربية. حيث تم اختيار أسلوب المقابلات الفردية لعدة أسباب، منها تتعلق بالاسباب الأمنية، وعدم اللجوء إلى التجمعات الشعبية، وأخرى تتعلق بالجغرافيا الواسعة للمحافظات المستهدفة، ومشقة تنظيم مكان واحد للاجتماع. وتجدر الإشارة هنا إلى الدعم والتنسيق الفني الذي قدمته طواقم العاملين في دوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المحافظات المستهدفة، وعلى وجه الخصوص الباحثين الاجتماعيين والبيئيين. وتضمن ذلك المساعدة في شرح مكونات المشروع، ومساعدة الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات في تعبئة الاستمارة (الاستبيان). فيما يلي نبذة عن المشاركين في الاستشارة.

### جدول 3: المشاركون في الاستشارة المجتمعية

المحددات	بغداد	صلاح الدين	ديالى	الأنبار	كركوك	نينوى	بابل
تاريخ المقابلة	15، 16، 17، 18 تشرين أول 2018	16، 17، 18 تشرين أول 2018	4، 5 تشرين ثاني 2018	28 تشرين أول 2018	21 تشرين أول 2018	15، 16 تشرين أول 2018	17، 18 تشرين أول 2018
عدد المشاركين	20	19	14	15	21	13	20
النوع الاجتماعي	16 ذكر 4 أنثى	11 ذكر 8 أنثى	10 ذكر 4 أنثى	10 ذكر 15 أنثى	13 ذكر 8 أنثى	9 ذكر 4 أنثى	15 ذكر 5 أنثى

وفي ما يلي استعراض لأهم ما تم جمعه من المشاركين بخصوص اهتماماتهم ومخاوفهم حول المشروع

### جدول 4: الملاحظات والاهتمامات التي تم جمعها من الاستشارة المجتمعية

المحافظة	الملاحظات ووجهات النظر
بغداد	- النقص في الموظفين العاملين، لا سيما الرعاية الاجتماعية، وكذلك نقص الموظفين الميدانيين في المناطق الريفية - استخدام أراضي الدولة لأغراض الزراعة لا يزال مقيداً - التقلبات في أسعار السوق (السلع المستوردة) - الناس ليسوا على علم تام بفتوات الاتصال مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

المحافظة	الملاحظات ووجهات النظر
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يمكن أن تشمل المساعدات المالية للفقراء بناء منازل مناسبة لهم</li> <li>- عدم كفاية التعليم للأطفال في المناطق الريفية</li> <li>- عدم كفاية فرص الدعم النفسي الاجتماعي في المناطق الريفية</li> </ul>
<b>صلاح الدين</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يجب أن يكون المشروع جاداً في تقديمه الخدمة للمجتمع، ويجب أن يبدأ بسرعة</li> <li>- يجب أن يحظى المشروع بما يكفي من إجراءات المراقبة والرصد، مع ضمان الوصول إلى الأسر الفقيرة</li> <li>- يجب أن يتضمن المشروع فرصاً لتوفير مساكن للفقراء</li> <li>- معظم الناس لا يملكون المعرفة الكافية عن المشروع، حيث ينظرون إليه على أنه فرص عمل حكومية</li> <li>- إيلاء مزيد من الاهتمام للعاطلين عن العمل والمسنين والأيتام</li> </ul>
<b>الأنبار</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يجب أن تكون هناك فرص عمل كافية للخريجين الجدد</li> <li>- تفتقر مراكز التدريب المهني في الأنبار إلى المعدات الكافية</li> <li>- يجب تغطية مصاريف النقل للمتدربين، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية</li> <li>- المشروع مهم لتعزيز الاستقرار الاجتماعي وإنعاش الاقتصاد</li> </ul>
<b>كركوك</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المشروع بشكل عام جيد وسيخدم المجتمعات المتأثرة بالنظر إلى أنه سيوضع بأيد أمينه بعيداً عن الفساد المالي أو الاستغلال الوظيفي</li> <li>- ينبغي أن يتجنب المشروع الأجور الصغيرة، وأن يوفر الأمن للعمال</li> <li>- يجب أن يكون هناك ما يكفي من المراقبة على برنامج "المال مقابل العمل"</li> <li>- ينبغي إيلاء الاهتمام الكافي للفقراء في المناطق الريفية، لأنهم لا يعلمون عن هذا المشروع</li> </ul>
<b>نينوى</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- هناك حاجة إلى أنشطة إضافية لشمول المزيد من الناس</li> <li>- المشروع على هذا النحو سيكون مفيداً في زيادة احترام الذات، وتوفير الدعم الاجتماعي</li> <li>- يجب تغطية جميع المجموعات الضعيفة من النساء المتزوجات والمطلقات والأرامل في شبكات الأمان الاجتماعي</li> <li>- يجب أن يتابع المشروع بعناية فئات المحتاجين، خاصة أولئك الذين لا يشملهم أي من برامج الدعم</li> </ul>
<b>بابل و ديالى</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا يوجد ملاحظات</li> </ul>

### مشاركة أصحاب العلاقة

تعتبر مشاركة أصحاب العلاقة طيلة فترة تنفيذ المشروع حاسمة للغاية، لضمان تحقيق الآثار الإيجابية للمشروع، وكذلك لضمان وصول الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى قنوات الشكوى المتاحة. يجب أن تبدأ خطة مشاركة أصحاب العلاقة بتحديد الفئات المتأثرة والتي تؤثر بالمشروع. ويشمل هذا بشكل أساسي جميع الأشخاص والمجموعات المتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر من المشروع، والأشخاص والجماعات الذين قد يشاركون في التنفيذ، والذين قد يؤثر عليهم على اتخاذ القرارات، وكذلك الأشخاص والمجموعات المهتمين بالمشروع. ويشار إلى مجمل هذه الفئات بالأشخاص المتأثرين. ومن الأهمية بمكان تحديد المجموعات الضعيفة في المرحلة المبكرة من المشروع، وينبغي أن يشمل ذلك كلاً من فئات الشباب، والعاطلين عن العمل، والنساء، والأطفال، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين.

ينبغي إجراء المشاورات للأشخاص المتأثرين من مجريات وأنشطة العمل المزمع تنفيذها ضمن برنامج "المال مقابل العمل" قبل البدء بالمشروع الفرعي، وأثناء تنفيذه. كما يجب أن يكون التواصل مع أصحاب العلاقة مستمراً (أي بمعنى أن يكون على مدار فترة حياة المشروع). هذا وتشمل قنوات الاتصال مع الأشخاص المتأثرين عقد اللقاءات الجماعية، والفردية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي، والنشرات المنبثقة عن إدارة المشروع، واللوحات الاعلانية والنشرات المحلية في المحافظات. بالإضافة إلى رسائل البريد الإلكتروني والهاتف والمراسلات الرسمية.

### آلية معالجة المظالم (GRM)

تهدف آلية معالجة المظالم المقترحة لهذا المشروع إلى حل المشكلات التي قد تحدث خلال فترات التنفيذ، بسرعة وكفاءة ودقة عالية. حيث يجب أن توفر عناصر هذا النظام جميع الوسائل المناسبة لجمع الوثائق والمستندات المرتبطة بالشكوى، وتبيان الأدلة، والتحقيق في المشكلة،



وتحديد القرارات النهائية. وفي هذا الصدد، يتميز نظام آلية معالجة المظالم الفعال بما يلي: التنوع (أنواع المشاكل والمظالم)، الإجراءات الواضحة، الاستجابات السريعة، والسماح بالاتصال والتواصل مع أصحاب الشكاوى.

عادةً ما يقترب مقدمو الشكاوى من هذا التقرير لأسباب عديدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخدمات غير الكاملة أو غير المكتملة، والإجراءات الغامضة، والمعاملة غير اللائقة / غير العادلة من قبل الموظفين، والضرر (البيئي و/ أو الاجتماعي) للأفراد أو المجموعات نتيجة لتنفيذ تدخلات المشروع.

يجب أن يتم العمل على حل الشكاوى بمجرد استلامها، أو إجراء المزيد من التحقيق فيها. ومن ثم يتم فرز الشكاوى وفقاً لطبيعتها ودرجة تعقيدها. يجب إعطاء استجابات سريعة ومباشرة للاستفسارات البسيطة من قبل الموظف المختص خلال فترة زمنية أقصاها 3 - 6 أيام عمل. كما يجب توثيق الشكاوى وحفظها حسب الإجراءات المتفق عليها. في حين ينبغي تطبيق تدابير أكثر شمولاً في حالة استقبال القضايا المعقدة. ويشمل ذلك التحقيق الميداني والتواصل مع الإدارات العليا، لاستحصال القرارات النهائية، وذلك ضمن إطار زمني لا يتعدى 20 يوم عمل. بعد الانتهاء من الإجراءات، يتم إغلاق الشكاوى، وإدخال المعلومات في النظام، بما في ذلك الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها، والنتائج النهائية. وأخيراً، يتم إخطار المشتكي بالنتيجة والإجراء فوراً وإبلاغه بإمكانية الاعتراض على الإجراء لدى الجهات القضائية. يرجى الرجوع إلى الإجراءات التفصيلية الواردة في تقرير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الرئيسي.

وبالإضافة إلى مكتب إدارة المشاريع، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومكاتب المشاريع في المحافظات، واللجان الفرعية المحلية، يمكن أيضاً معالجة الشكاوى المقدمة عن استخدام نافذة الشكاوى المتاحة لدى البنك الدولي.

## 6. إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

لقد تم تصنيف مستوى المخاطر الاجمالية للمشروع الطارئ لدعم الاستقرار الاجتماعي والصمود في المناطق المحررة (ESSRP) فيما يخص الجوانب البيئية والاجتماعية على أنها "كبيرة/ جوهريّة". فبالنسبة للأنشطة المرتبطة بالمكون الأول للمشروع، ترتبط التحديات الاجتماعية الرئيسية بعملية تحديد واختيار المجموعات المستهدفة بين مختلف المجتمعات، والنزاعات الناتجة المحتملة التي قد تنشأ بسبب التأخيرات في تنفيذ أنشطة المشاريع الفرعية. وتشتمل المخاطر الأخرى على الاستدامة، وعدم القدرة على الحصول على الامدادات والمواد الضرورية للقيام بإدارة الأعمال التجارية الصغيرة. من غير المرجح أن يتضمن المشروع عمليات الاستيلاء على الأراضي أو إعادة التوطين القسرية. ولكن إذا ما حدث ذلك، فسيكون الأشخاص المتعددين على تلك الأرض، أو الأشخاص النازحين إليها من بين الفئات الأكثر تضرراً. ولهذا فقد تم اعداد اطار سياسة اعادة التوطين غير الطوعي (RPF) احترازياً، ولتقديم التوجيهات نحو اعداد دراسات أكثر تفصيلاً بهذا الشأن. وأخيراً وليس آخراً، سيشتمل المكون الأول أيضاً على مجموعة من الأعمال الميدانية على نطاق صغير، مما قد يؤدي إلى بعض المشاكل المتعلقة بالصحة المهنية للعمال. أما بالنسبة للمكون الثاني للمشروع، فإن المخاطر تشمل عدم كفاية الموارد والقدرة على تحديد الفئات المستفيدة والمستهدفة من البرنامج. بما في ذلك الفقراء والضعفاء في شبكات الحماية الاجتماعية.

يقدم الجدول التالي موجزاً عن التأثيرات البيئية والاجتماعية وتدابير الإدارة.

جدول 5: إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

رقم	الأثار	وصف الأثر	إجراءات التخفيف والادارة
<i>المكون الفرعي 1.1: برنامج المال مقابل العمل (CfW)</i>			
<i>الأثار الاجتماعية الاقتصادية</i>			
1	التضخم واضطراب الأسعار في الأسواق المحلية	سلبى، معتدل الشدة، غير مباشر، وعلى المدى المتوسط والطويل	- التأكيد على معدلات الأجر المقترحة للعمالة الماهرة وغير الماهرة ومراقبتها - إبقاء الأجر أقل من سعر السوق - اجراء المسوحات المنتظمة على الاقتصاد المحلي - التشاور مع الأطراف الأخرى المنفذة للمشاريع المشابهة - تسهيل وتوضيح طرق دفع الأجر بما فيه الكفاية للمستفيدين

رقم	الأثار	وصف الأثر	إجراءات التخفيف والادارة
2	قد يذهب المال إلى الأنشطة غير القانونية	سلبي، معتدل الشدة، غير مباشر، وعلى المدى المتوسط والقصير	- تقييم المستويات الحالية للفساد وتهريب الاموال - اعتماد أفضل طريقة دفع وفقاً للسياقات الجغرافية المختلفة
3	عدم رغبة أفراد المجتمع بالقيام بأعمال تطوعية (غير مدفوعة الأجر)	سلبي، معتدل الشدة، غير مباشرة، وعلى المدى المتوسط والطويل	- رفع الوعي العام بأهمية العمل التطوعي للحفاظ على التماسك الاجتماعي - تعزيز البرامج التشغيلية الأخرى - نشر المعلومات حول الفئات الضعيفة في المجتمع
4	عدم مقدرة أفراد المجتمع المسنين والمرضى والمعوقين على المشاركة	سلبي، شديد، مباشر، وعلى المدى القصير	- وضع التصميم المناسب لتسهيل اشتراك الناس - توفير ما يكفي من فرص العمل المناسبة حسب الاحتياجات - توفير ما يكفي من البرامج الترويجية وبرامج الاتصال المجتمعي
5	عمالة الأطفال	سلبي، شديد، مباشر وغير مباشر، وعلى المدى القصير	- زيادة الرقابة على سوق العمل، ووضع شروط عمل أكثر صرامة على المقاولين - إنفاذ العقوبة ضد الانتهاكات
6	ينظر المستفيدون من برنامج "المال مقابل العمل" على أنه مصدر طويل الأجل للدخل	سلبي، معتدل الشدة، مباشر وغير مباشر، وعلى المدى المتوسط والطويل	- اعتماد المزيد من الشفافية وتقديم معلومات أوضح لاستهداف الناس
7	النساء العاملات في الأسر غير قادرات على التصرف في دخولهن	سلبي، عالي إلى معتدل الشدة، مباشر، وفي الأجلين القصير والمتوسط	- افساح المجال أمام المرأة للعمل في مجالات نسائية حصرية، أو منحها مهاماً أخف، وأكثر قبولاً مجتمعياً - العمل على صرف الأجور بشكل فوري (نظام المياومة)، بدلاً من الدفعات الشهرية
8	ظهور تناقضات في الأعمال الميدانية فيما يتعلق بمسوحات الفئات المستهدفة، وأحياناً سوء الاختيار	سلبي، عالي إلى معتدل الشدة، مباشر، وفي الأجلين القصير والمتوسط	- الرصد والمراقبة من خلال زيارات مفاجئة، والتقارير الميدانية - إعادة تقييم الفقراء المسجلين لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حالياً - اعتماد أسلوب استهداف مختلط/ متنوع، من خلال البحث في أكثر المواقع فقراً
9	القضايا الأمنية المتعلقة باستلام مخصصات وأدوات العمل (مخاطر الهجوم والابتزاز والسرقة والتوتر)	أثناء التنفيذ: سلبي، مرتفع إلى معتدل الشدة، مباشر، وعلى المدى القصير أثناء التشغيل: تأثيرات طفيفة	- إيلاء عمليات الشراء والتخزين وتسليم اللوازم والمعدات الاهتمام الأكبر في مراحل مبكرة - فهم وتقييم المخاطر الأمنية باستمرار - تطبيق الإجراءات الأمنية اللازمة في المواقع
10	الحيارة المؤقتة للأراضي لتنفيذ بعض الأنشطة، ترحيل الأشخاص النازحين أو المتعدين على الأرض لتنفيذ بعض الأنشطة، أو ارباك الأعمال اليومية وسبل العيش (وخصوصاً أصحاب المحال المجاورة)	أثناء التنفيذ: سلبي، متوسط إلى معتدل الشدة، مباشر وغير مباشر، وفي الأجلين القصير والمتوسط أثناء التشغيل: تأثيرات طفيفة	- اعداد تقارير خطط عمل إعادة التوطين غير الطوعي، المفصلة منها والموجزة، وبالتوافق مع متطلبات السياسة التشغيلية للبنك الدولي رقم 4.12 OP/BP
الأثار المتعلقة بالصحة والسلامة			
11	قضايا الصحة والسلامة المهنية (الاجهاد، الانزلاق، السقوط من المرتفعات، التعلق بين الأجسام، الصدمات الكهربائية، مشاكل الجهاز التنفسي)	أثناء التنفيذ: سلبي، مرتفع إلى معتدل الشدة، مباشر، وعلى المدى القصير أثناء التشغيل: طفيفة أو دون تأثيرات	- تجنب النقل اليدوي للكميات الكبيرة من المواد والمعدات الثقيلة - إنفاذ الضوابط الإدارية في عمليات العمل - تنفيذ ممارسات التوظيف الجيد في الموقع - تحديد مواقع الأسلاك الكهربائية والوصلات في الأماكن المرتادة - التدريب على استخدام السقالات وأنظمة الحماية من السقوط - استخدام معدات الحماية الشخصية المناسبة

رقم	الأثار	وصف الأثر	إجراءات التخفيف والادارة
			<ul style="list-style-type: none"> <li>- التحقق من المعدات الكهربائية، وتطبيق الصيانة فقط من خلال أشخاص متخصصين</li> <li>- استخدام معدات الحماية الشخصية الخاصة بالكهرباء عند اللزوم</li> <li>- تجنب اعطاء مهام الأعمال المتخصصة للعمال غير المهرة</li> <li>- توفير برامج تدريبية مناسبة للوظائف الممنوحة</li> </ul>
12	قضايا الصحة والسلامة المجتمعية (الآفات والأمراض السارية، الحفريات، الغبار والضوضاء، حركة المرور الكثيفة)	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أثناء التنفيذ: سلبي، عالي إلى معتدل الشدة، مباشر، وفي الأجلين القصير والمتوسط</li> <li>- أثناء التشغيل: طفيفة أو دون تأثيرات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- توفير المراقبة الصحية الميدانية، والفحص الدوري، والتطعيم والعلاج</li> <li>- تدريب العاملين الصحيين على علاج الأمراض</li> <li>- توفير العلاج في الموقع أو في مرافق الرعاية الصحية المجتمعية</li> <li>- التخلص من المياه الراكدة غير صالحة للاستعمال في موقع العمل</li> <li>- نصب لافتات تحذير مناسبة وكافية</li> <li>- تجنب الأكوام غير المغطاة من الركام ومواد البناء</li> <li>- تجنب حرق النفايات في مواقع العمل</li> <li>- تجنب أو تقليل القيادة عبر المناطق المأهولة بالسكان</li> <li>- تنبيه السائقين على الالتزام بحدود السرعة المحلية</li> <li>- التعاون مع المجتمعات المحلية والسلطات المسؤولة لتحسين وضوح اللافتات</li> <li>- تقليل حركة المرور ما أمكن عن طريق الشراء من الأسواق المحلية</li> </ul>
<b>الأثار البيئية</b>			
13	تصريف المياه المستعملة بشكل غير قانوني، وتراكم النفايات الصلبة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أثناء التنفيذ: سلبي، عالي إلى معتدل الشدة، مباشر وغير مباشر، وعلى المدى المتوسط والطويل</li> <li>- أثناء التشغيل: تأثيرات طفيفة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التعرف على الجدول الزمني والمكاني لجمع النفايات البلدية</li> <li>- تحديد أولويات الجمع والمعالجة في موقع العمل</li> <li>- تحديد الفرص المتاحة للتقليل من النفايات وإعادة الاستخدام والتدوير</li> <li>- وضع الإجراءات والضوابط التشغيلية للتخزين في الموقع</li> <li>- عزل النفايات السائلة والزيوت المحتوية على الشحوم والمعالجة المسبقة لها</li> <li>- عدم الطرح في شبكة الصرف الصحي المحلية إلا بعد التأكد من الامتثال للشروط</li> <li>- تجنب التماس المباشر مع مياه الصرف الصحي</li> <li>- مراقبة جودة المياه الجوفية التي يمكن أن تتواجد بالقرب من مناطق العمل</li> </ul>
14	تلوث التربة وجريان الرواسب	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أثناء التنفيذ: سلبي، عالي إلى معتدل الشدة، مباشر وغير مباشر، وعلى المدى المتوسط والطويل</li> <li>- أثناء التشغيل: تأثيرات طفيفة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التقليل من مستويات الانحدار في موقع العمل ما أمكن</li> <li>- إعادة تأهيل الغطاء النباتي ما أمكن</li> <li>- تصميم قنوات تصريف للتدفقات المتوقعة</li> <li>- تعديل/ تعليق الأنشطة أثناء هطول المطر الشديد والرياح الشديدة</li> <li>- فصل أو تحويل جريان المياه التي تحتوي على نسبة عالية من المواد الصلبة</li> <li>- مراقبة جودة المياه الجوفية</li> </ul>
15	تعريض الكائنات الحية للخطر	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أثناء التنفيذ: سلبي، معتدل الشدة، مباشر وغير مباشر، وفي الأجلين القصير والمتوسط</li> <li>- أثناء التشغيل: طفيفة أو دون تأثيرات</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التقيد بمعياري أقل تصريف ممكن</li> <li>- الالتزام بالنقل القانوني وطرح المواد بشكل قانوني</li> <li>- البقاء على اتصال مع السلطات المعنية في حال الحوادث</li> <li>- رفع الوعي بأهمية الحياة الطبيعية</li> </ul>
<b>الأثار المتعلقة بالموروث الثقافي</b>			
16	إلحاق الضرر بالأشياء ذات القيمة التاريخية/ الثقافية (المكتشفات والأماكن الأثرية)	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أثناء التنفيذ: سلبي، معتدل الشدة، مباشر، وعلى المدى القصير</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعريف العمال بأهمية الموضوع والتبعات القانونية</li> <li>- وضع تعليمات بسيطة وواضحة في حال الاكتشافات بالصدفة</li> <li>- الاتصال بالسلطات المسؤولة عند الاكتشاف</li> </ul>

رقم	الأثار	وصف الأثر	إجراءات التخفيف والادارة
		أثناء التشغيل: لا توجد تأثيرات	تعليق أعمال الحفر والتواصل الفوري في حال الاكتشاف
<b>المكون الفرعي 1.2: خدمات الدعم النفسي الاجتماعي</b>			
17	التمييز في الخدمة بحسب العرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس	سلبي، معتدل الشدة، مباشر، وعلى المدى القصير	- توفير العاملين الصحيين والأخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين المحليين بما يكفي من الوعي والتدريب - ضمان المراقبة الكافية أثناء تقديم الخدمة - ضمان وجود نظام شكوى مناسب وتدابير تصحيحية مناسبة
18	سوء الخدمة بسبب عدم كفاية المكان، الكادر، والمعدات	سلبي، معتدل الشدة، مباشر، وفي الأجلين القصير والمتوسط	- توفير ما يكفي من دورات بناء القدرات - ضمان توفير ما يكفي من المعدات الطبية والأجهزة المساندة - ضمان توفير عدد كاف من الموظفين لمستقبلي الخدمة
<b>المكون الفرعي 1.3: تحسين الفرص المعيشية</b>			
19	ضعف الإمدادات (المواد الأولية) وضعف الطلب على المنتجات والخدمات محلياً (حيثما وجدت تلك الأنشطة التجارية)	سلبي، عالي إلى معتدل الشدة، غير مباشر، وعلى المدى المتوسط والطويل	- اقتصار سلسلة التوريد على السوق المحلي قدر الإمكان - توفير ما يكفي من المعلومات الترويجية للمستفيدين - زيادة الحملات التسويقية للمنتجات المحلية
20	زيادة عبء الديون، وضعف المدخولات على الأسر المستفيدة، والصعوبة في تسديد القرض	سلبي، عالي إلى معتدل الشدة، غير مباشر، وعلى المدى المتوسط والطويل	- تقديم المشورة الفنية لأصحاب/ طالبى الأعمال - توفير وسائل كافية للتسويق - توفير المزيد من الإجراءات الميسرة والمبسطة للمديونين
<b>المكون 2: شبكات الأمان الاجتماعي</b>			
21	ضعف الوصول إلى الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً (لكونهم لا يعرفون عن المشروع، أو لا يستطيعون القدوم لتقديم الطلب، أو لا يستطيعون تعبئة الطلب)	سلبي، عالي إلى معتدل الشدة، غير مباشر، وعلى المدى المتوسط والطويل	- إنشاء برامج قوية للاتصال والتواصل - توفير فرص تنمية القدرات للباحثين الاجتماعيين - إشراك القطاع العام وتبسيط اكتساب وتدقيق البيانات - تطوير منصات العمل
22	ضعف الوصول إلى الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً (البيانات الخاطئة، الاستهداف و/أو الوصول غير الفعال)	سلبي، عالي إلى معتدل الشدة، غير مباشر، وعلى المدى المتوسط والطويل	- تحسين أنظمة الاستهداف والاختيار - زيادة بناء قدرات فريق العمل - الحرص على تحديث قواعد البيانات

## 7. المتطلبات المؤسسية

سيتم إنشاء مكتب إدارة المشروع (PMO) ضمن هيكل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتنفيذ المشروع. وسوف يقوم مكتب إدارة المشروع بتقديم تقاريره مباشرة إلى مكتب وزير. كما سيتم التنسيق والتعاون داخلياً بين مكتب إدارة المشروع مع الإدارات الرئيسية الأخرى داخل هيكل الوزارة، وأحداهما هو قسم العلاقات العامة والذي يهدف إلى تسهيل التواصل مع الجمهور والمستفيدين من المشروع. سيعمل مكتب إدارة المشروع بشكل وثيق مع دوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كل محافظة. وسوف يتم التنسيق عن كثب مع لجان التنسيق المحلية برئاسة المحافظ في كل محافظة مستهدفة. سيتم رصد العمليات الميدانية بعمال/ باحثين بينيين واجتماعيين.

سيكون مكتب إدارة المشروع مسؤولاً أيضاً عن جميع وثائق المشروع، وشراء العقود والسلع، والأنشطة الائتمانية العامة. بالإضافة إلى الرصد والتقييم ورفع التقارير إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والبنك الدولي عن جميع جوانب تنفيذ المشروع.

### الاحتياجات التدريبية:

- متطلبات إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) وكيفية تصنيف المشاريع الفرعية، ومكاشفة النتائج
- نظرة عامة على محتويات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)، بما في ذلك قائمة المشاريع الفرعية الايجابية
- تدابير التخفيف والرصد والتنفيذ والإبلاغ
- استهداف واختيار المستفيدين، وحفظ السجلات

- الاستشارات المجتمعية، وتصميم وتشغيل أنظمة الشكاوى
- الممارسات الإدارية الفضلى في الموقع، البيئية منها، والاجتماعية، والمهنية
- شراء الخدمات والسلع
- الصحة والسلامة المهنية حسب الطلب
- الإسعافات الأولية والاستجابة للطوارئ
- التدريب على إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) للمشاريع الفرعية، وتنفيذها، وإعداد التقارير بشأنها

أدوات تصنيف المشاريع الفرعية والدراسات اللازمة

كقاعدة عامة، لا يتطلب المشروع، بأي من عناصره ومكوناته، القيام بإعداد دراسات مفصلة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIAs). حيث أن الأنشطة الفرعية يجب أن تكون ضمن التصنيف B، ولن يتم السماح بقيام مشروع فرعي يدخل ضمن التصنيف A. علاوة على ذلك، لا يتوقع أن تتطلب أي من المشاريع الفرعية اطلاق اجراءات حماية إضافية للبنك الدولي غير التي تم تحديدها في هذه المرحلة (OP/BP 4.01، و OP/BP 4.12). وفيما يلي الأدوات المقترحة لتصنيف ومراقبة المشاريع الفرعية:

- قائمة المراقبة الميدانية للجوانب البيئية والاجتماعية، بحسب خطة الإدارة البيئية والاجتماعية: وهي للمشاريع الفرعية التي تؤدي إلى تأثيرات بيئية واجتماعية منخفضة الأهمية نسبياً. وهي بالتالي تحقق أدنى متطلبات التحقق البيئي والاجتماعي خلال مرحلة التنفيذ
- خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) الخاصة بالموقع: بالنسبة للمشاريع الفرعية التي تؤدي إلى تأثيرات بيئية واجتماعية ذات أهمية متوسطة نسبياً
- تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) الخاص بالموقع: بالنسبة للمشاريع الفرعية التي تؤدي إلى تأثيرات بيئية واجتماعية عالية الأهمية نسبياً
- خطط عمل إعادة التوطين المفصلة/ والموجزة (RAP/ ARAP): بالنسبة للمشاريع والأنشطة الفرعية التي تؤدي إلى أنشطة إعادة توطين مؤقتة و / أو دائمة.

يقوم البنك الدولي بعد ذلك بمراجعة نتائج تصنيف المشاريع الفرعية والدراسات اللازمة لها، وبناءً عليه يتم تأكيد الدوات والدراسات المطلوبة، وإعدادها، واستشارة أصحاب العلاقة عليها، ومكاشفة نتائجها. بعد الموافقة المستحصلة على الأدوات والدراسات اللازمة للمشاريع الفرعية من قبل البنك الدولي و/أو الحكومة العراقية، يتم إعداد وتنفيذ والإشراف على تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMPs).